Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالإمكان الخاصّ ، كلّ (ج) (ب) ،
ليس بالإمكان الخاصّ ، كلّ (ج) (ب) .

ويلزم من هذا السّلب إمّا أن يكون ثابتًا له بالضرورة ، أو مسلوبًا عنه بالضّرورة . فكلّ واحد من الاعتبارين يكذّب القضيّة الأولى .

نقيض الممكنة الأخصية

قال المصنّف : «وأمّا الإمكان الأخصّ ، فنقيضه تلك الضّرورتان[1] ، أو ثبوت الضّرورة في بعض الأوقات ، أو بحسب بعض الأوقات»[2] .

قال المفسّر : إنّ الإمكان الأخصّ – لمّا كان زائدًا على الإمكان الخاصّ بكونه سلب الضّرورة عن الذّات وعن الوصف جميعًا – كان معتبرًا في نقيضه إحدى الضّروريتين التي تناقض الممكن الخاصّ ؛ وكان معتبرًا في نقيضه أيضًا ما تختصّ به ، وهو ثبوت الضّرورة في بعض الأوقات ، أو بحسب بعض الأوصاف ؛ لأنّ الإمكان الخاصّ هو رفع الضّرورة عن جميع الأوقات ، وعن جميع الأحوال الموصوف [بها][3] الموضوع . وكلّ ما يكذّب ذلك يكون معتبرًا في النّقيض .

---

1 كذا في الأصل ، ويعني ضرورة الوجود وضرورة العدم ؛ وفي (أ) و(ل) : الضرورة .

2 انظر : (أ) : 3و ، (ل) : 6و .

3 زيادة يتطلّبها السّياق .